الأمم المتحدة

A/CONF.199/PC/L.5/Add.4

الجمعية العامة

Distr.: Limited
2 June 2002
Arabic
Original: English

لجنة التنمية المستدامة بوصفها اللجنة التحضيرية
لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة
الدورة الرابعة
بالي، إندونيسيا، ٢٧ أيار/مايو - ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٢

مشروع خطة التنفيذ المعد من أجل مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (الفقرات ٧٦ - ١٢٠)

ثامنا - وسائل **التنفيذ**

٧٦ - يتطلب تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وتحقيق أهداف التنمية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان الألفية وفي خطة العمل هذه، بذل جهود مضاعفة، سواء من جانب البلدان نفسها أو من جانب بقية المجتمع الدولي، مع المراعاة التامة لمبادئ ريو **[وبخاصة مبدأ المسؤوليات المشتركة، وإن كانت متمايزة،]**. وستتطلب أهداف التنمية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان الألفية وفي خطة العمل هذه زيادات كبيرة في تدفق الموارد المالية **[بما في ذلك عن طريق الموارد المالية الجديدة والإضافية]**، ولا سيما إلى البلدان النامية، من أجل دعم **[تنمية و]** تنفيذ سياساتها وبرامجها الوطنية، وتحسين الفرص التجارية، ونقل التكنولوجيات السليمة بيئيا على أساس تساهلي أو تفضيلي، وفقا لما يتم الاتفاق عليه بصورة متبادلة، وعلى أساس التثقيف وزيادة الوعي، وبناء القدرات، وتوفير المعلومات لأغراض صنع القرار، وعلى أساس القدرات العلمية، في حدود الإطار الزمني المتفق عليه لتحقيق هذه الغايات والمبادرات. وسيقتضي تحقيق تقدم صوب هذه الغاية أن يقوم المجتمع الدولي بتنفيذ نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية والاتفاقات الدولية **[ذات الصلة]** منذ عام ١٩٩٢، ولا سيما المنبثقة منها عن المؤتمر الدولي المعني

050602 050602 02-40759 (A)
0240759

بتمويل التنمية والمؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية **[بما في ذلك البناء عليها بوصفها جزءا من عملية لتحقيق التنمية المستدامة]**.

٧٦ مكررا - **[إن تعبئة وزيادة الاستخدام الفعال للموارد المالية وتهيئة الأوضاع الاقتصادية الوطنية والدولية اللازمة لبلوغ الأهداف الإنمائية الدولية المتفق عليها، بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان الألفية، من أجل القضاء على الفقر، وتحسين الأحوال الاجتماعية، ورفع المستويات المعيشية، وحماية بيئتنا، سيكون في ذلك كله أول خطوة نخطوها صوب ضمان أن يصبح القرن الحادي والعشرون قرن تحقيق التنمية المستدامة للجميع. ويعد تهيئة بيئة محلية مؤاتية أمرا ضروريا لتعبئة الموارد محليا، وزيادة الإنتاجية، والحد من هروب رأس المال، وتشجيع القطاع الخاص، واجتذاب الاستثمار الدولي والمساعدة الدولية والاستفادة منهما بشكل فعال بوسائل من بينها تشجيع البلدان على إقامة نظم الإدارة التي تتسم بالشفافية والمشاركة والمساءلة في جميع قطاعات المجتمع، على أن تؤخذ في الحسبان الجهود الجارية التي تبذلها البلدان النامية في هذا الصدد. ويعد من بين المهام الحاسمة تحسين الكفاءة، وتحقيق الالتحام والتماسك في سياسات الاقتصاد الكلي.]**

٧٦ مكررا ثالثا - تهيئة الأوضاع المحلية والدولية اللازمة لتيسير تحقيق زيادات **[كبيرة]** في تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي إلى البلدان النامية، وبخاصة إلى أقل البلدان نموا، والتي تتسم بأهمية حاسمة بالنسبة للتنمية المستدامة، وبخاصة تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي الموجهة لأغراض تنمية الهياكل الأساسية والمجالات الأخرى ذات الأولوية في البلدان النامية لتعزيز الموارد المحلية التي تعبئها هذه البلدان.

٧٧- **[ينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تتيح ما تعهدت به في المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية من زيادة في المساعدة الإنمائية الرسمية، وعلى البلدان التي لم تبذل جهودا ملموسة من أجل بلوغ الهدف المتمثل في تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية إلى البلدان النامية، ونسبة ٠,١٥ إلى ٠,٢٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للبلدان المتقدمة النمو كمساعدة إنمائية رسمية لأقل البلدان نموا على أن تفعل ذلك عن طريق التعجيل بالإجراءات بشأن وسائل التنفيذ والأطر الزمنية، على أن تؤخذ في الحسبان نتائج المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية.]**

٧٧ - **(فقرة بديلة) [هناك حاجة إلى توفير الالتزامات المتزايدة من المساعدة الإنمائية الرسمية التي أعلنتها البلدان المتقدمة النمو في المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، وإلى حث البلدان المتقدمة النمو التي لم تبلغ بعد الهدف الذي حددته الأمم المتحدة بتخصيص**

نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية للبلدان النامية، ونسبة ٠,١٥ إلى ٠,٢٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للبلدان المتقدمة النمو كمساعدة إنمائية رسمية لأقل البلدان نموا على أن تبذل جهودا ملموسة من أجل القيام بذلك، وعلى أن تدرس الوسائل والأطر الزمنية لبلوغ تلك الأهداف والغايات وفقا لتوافق آراء مونتيريز.]

٧٧ - (فقرة بديلة ثانية) **[الترحيب بزيادة مستويات/التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية التي أعلنت في المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، وحث البلدان المتقدمة النمو التي لم تبذل جهودا ملموسة من أجل بلوغ الهدف المتمثل في تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية للبلدان النامية، ونسبة ٠,١٥ إلى ٠,٢٠ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للبلدان المتقدمة النمو لأقل البلدان نموا على أن تفعل ذلك، وتشجيع البلدان النامية على أن تعزز ما أحرز من تقدم صوب ضمان الاستخدام الفعال للمساعدة الإنمائية الرسمية في المساعدة على بلوغ الأهداف والغايات الإنمائية وفقا للفقرتين ٤٢ و٤٣ من نتائج المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية.]**

٧٧ (مكررا) - **[والأمين العام للأمم المتحدة مدعو إلى رصد الالتزامات والتعهدات المقدمة في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية وتقديم التقارير عن ذلك بصورة منتظمة من أجل ضمان تحقيق درجة عالية من إمكانية التنبؤ والشفافية والتخطيط الطويل الأجل.]**

٧٨ - تشجيع البلدان المتلقية والبلدان المانحة وكذلك المؤسسات الدولية على جعل المساعدة الإنمائية أكثر كفاءة وفعالية من أجل **[القضاء على الفقر، وتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، يلزم تكثيف الجهود المبذولة لجعل مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية وتنفيذها أكثر استجابة لاحتياجات البلدان النامية، على أن تؤخذ في الحسبان نتائج المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية]**.

٧٨ - (فقرة بديلة) تشجيع البلدان المتلقية والبلدان المانحة وكذلك المؤسسات الدولية على جعل المساعدة الإنمائية الرسمية أكثر كفاءة وفعالية. **[وفي هذا الصدد، تكثيف الجهود المبذولة من أجل توخي المزيد من المرونة في دفع وتنفيذ المساعدة الإنمائية الرسمية، وتحسين القدرة الاستيعابية والإدارة المالية للبلدان المتلقية كي تستفيد من المعونة، وتعزيز استخدام المساعدة الإنمائية الرسمية للحصول على تمويل إضافي من أجل التنمية، وتحسين توجيه المساعدة الإنمائية الرسمية إلى الفقراء، والاستعانة بالاستراتيجيات التي وضعتها البلدان نفسها للحد من الفقر، بما في ذلك ورقات استراتيجيات الحد من الفقر، في ما يتعلق**

بتقديم المعونات، والنظر في التدابير الرامية إلى زيادة عدم ربط المعونة بشروط، وفقا لتوافق آراء مونتيري.]

٧٨ - (فقرة بديلة ٢) تشجيع البلدان المتلقية والبلدان المانحة وكذلك المؤسسات الدولية على جعل المساعدة الإنمائية أكثر كفاءة وفعالية. **[وفي هذا الصدد، تكثيف الجهود من أجل جعل مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية وتقديمها موجهة لأغراض القضاء على الفقر، وتحقيق النمو الاقتصادي المطرد، وحماية البيئة، مع مراعاة احتياجات البلدان النامية والأهداف المحددة في إطار ملكية البلدان المستفيدة.]**

٧٩ - تحقيق الاستفادة التامة والفعالة من آليات ومؤسسات التمويل **[وغير التمويل]** القائمة، بما في ذلك اتخاذ إجراءات على جميع المستويات من أجل القيام بما يلي:

(أ) **[تعزيز الجهود التي تبذلها مؤسسات بريتون وودز وجعل الهيكل المالي الدولي القائم أكثر شفافية وإنصافا وشمولا، ويتيح المشاركة التامة والفعالة من جانب البلدان النامية في العمليات والمؤسسات الدولية المعنية باتخاذ القرارات الاقتصادية بهدف دعم ما تبذله من جهود من أجل تحقيق التنمية المستدامة؛]**

(أ) - (فقرة بديلة) **[تشجيع الجهود التي تبذلها مؤسسات بريتون وودز [لتعزيز]/[لجعل] الهيكل المالي الدولي القائم أكثر شفافية وإنصافا [ومستندا إلى قواعد] وشاملا، و [قادرا على أن] يوفر [ويشجع] المشاركة التامة والفعالة من جانب البلدان النامية في مواجهة التحديات واغتنام فرص العولمة في العمليات والمؤسسات الدولية المعنية باتخاذ القرارات الاقتصادية بهدف دعم ما تبذله من جهود من أجل تحقيق التنمية المستدامة؛]**

(ب) **[توفير بيئة مالية دولية أكثر أمنا واتساما بالقدرة على التنبؤ وتكون قادرة على أن تسهم في تحقيق التنمية المستدامة للبلدان النامية بطرق من بينها وضع التدابير لتخفيف أثر التقلبات الشديدة لتدفقات رأس المال القصيرة الأجل.]**

(ج) ضمان أن تكلل بالنجاح عملية التغذية الثالثة الكبيرة لموارد ''مرفق البيئة العالمية'' **[بما يصل إلى ٣ بلايين من دولارات الولايات المتحدة عن طريق تعبئة الموارد الجديدة والإضافية اللازمة لأنشطته الرئيسية]** وجعل ''مرفق البيئة العالمية'' أكثر استجابة **[لاحتياجات وشواغل البلدان المتلقية، ولا سيما أقل البلدان نموا]** من خلال جملة تدابير منها جمع أموال إضافية من المؤسسات الرئيسية في القطاعين العام والخاص، وتحسين إدارة الأموال بتنفيذ إجراءات أكثر سرعة وبساطة **[وتبسيط إجراءات دورة الموافقة على المشاريع في إطار "مرفق البيئة العالمية"]**؛

(ج) مكررا - **[التأكد من أن المساهمات المقدمة إلى المنظمات والوكالات الدولية للاضطلاع بأنشطتها وبرامجها ومشاريعها في مجال التنمية المستدامة هي مساهمات مضمونة ويمكن التنبؤ بها./ضمان توفير الأموال للمنظمات والوكالات الدولية للاضطلاع بأنشطتها وبرامجها ومشاريعها في مجال التنمية المستدامة على أساس متزايد ومضمون ويمكن التنبؤ به.]**

(د) [متفق عليه] تشجيع القطاع الخاص، بما في ذلك الشركات عبر الوطنية، والمؤسسات الخاصة، ومؤسسات المجتمع المدني، على تقديم المساعدة المالية والتقنية إلى البلدان النامية؛

(هـ) [متفق عليه] دعم آليات التمويل الجديدة والقائمة في القطاعين العام والخاص التي تقدم التمويل للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية ليستفيد منها بوجه خاص أصحاب المشاريع الصغيرة، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والمؤسسات المجتمعية، وتحسين هياكلها الأساسية، مع ضمان شفافية ومساءلة هذه الآليات.

٨٠ - **[استحداث سبل لإيجاد مصادر جديدة ومبتكرة للتمويل العام والخاص لأغراض التنمية، بما في ذلك استخدام حقوق السحب الخاصة، مع مراعاة أحكام النظام الأساسي وبنود الاتفاق المعمول بها الخاصة بصندوق النقد الدولي، وعن طريق إنشاء آلية حكومية دولية لتوجيه الموارد المالية الجديدة لتنمية الهياكل الأساسية في البلدان النامية، مع مراعاة نتائج المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية.]**

٨٠ - (فقرة بديلة) **[استكشاف سبل لإيجاد مصادر جديدة ومبتكرة للتمويل العام والخاص لأغراض التنمية على النحو المبين في توافق آراء مونتيري.]**

٨٠ - (فقرة بديلة ٢) **[الاعتراف بقيمة استكشاف مصادر تمويل مبتكرة على النحو المبين في الفقرة ٤٤ من نتائج المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية.]**

٨١ - **[تخفيف عبء الديون غير المقدور عليها الملقى على كاهل البلدان النامية، عن طريق اتخاذ إجراء عاجل لتخفيف عبء الديون وإلغاء الديون وغير ذلك من الآليات المبتكرة المهيأة للتصدي على نحو شامل لمشاكل ديون البلدان النامية، مثل عمليات مبادلة الديون بالتنمية المستدامة، وكفالة القدرة على تحمل الديون طبقا للأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الواردة في الإعلان بشأن الألفية، على أن تؤخذ في الحسبان نتائج المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية. وينبغي أن تتفادى ترتيبات تخفيف عبء الديون إثقال كاهل بلدان نامية أخرى بأعباء مجحفة. وفي هذا الصدد، يتعين اتخاذ إجراءات لتحقيق ما يلي:]**

٨١ - (فقرة بديلة) [**يؤدي تخفيف عبء الديون الخارجية دورا هاما في إطلاق الموارد المحلية. ومن ثم نؤيد الفقرات ٤٧ إلى ٥١ من توافق آراء مونتيري التي تتناول الديون الخارجية.**]

٨١ - (فقرة بديلة ٢) [**النظر في عبء ديون البلدان النامية على أساس كل حالة على حده، وبخاصة ديون أشد البلدان فقرا، مع اتخاذ إجراءات لتحقيق ما يلي:**]

(أ) [**التنفيذ العاجل والفعال والتام للمبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، مع تمويلها بالكامل بواسطة موارد إضافية، على أن يؤخذ في الاعتبار، حسب الاقتضاء التدابير المتخذة لمعالجة أية تغييرات أساسية في الأحوال الاقتصادية للبلدان النامية المثقلة بعبء ديون ليس بمقدورها تحمله بسبب الكوارث الطبيعية، أو التقلبات الشديدة في معدلات التبادل التجاري، أو المتأثرة بالصراع، ومع أخذ المبادرات المضطلع بها لتخفيض الديون غير المسددة في الاعتبار، [وتخفيف عبء الديون [حسب الاقتضاء] عن كاهل البلدان النامية التي خرجت لتوها من الحرب أو الصراع] لأجل مساعدتها على تحقيق استقرار اقتصاداتها وبدء الانعاش الاقتصادي؛**]

(ب) [**مواصلة إعادة هيكلة الديون المستحقة بواسطة ما يتلاءم من ترتيبات تخفيف عبء الديون أو إلغائها أو غير ذلك من الترتيبات، وإشراك المدينين والدائنين الدوليين معا في المحافل الدولية ذات الصلة، لإعادة هيكلة الديون غير المقدور عليها بطريقة تتسم بحسن التوقيت والكفاءة، على أن تؤخذ في الاعتبار الحاجة إلى إشراك القطاع الخاص في حل الأزمات الناشئة بسبب المديونية، عند الاقتضاء؛**]

(ب) (فقرة بديلة) [**إشراك المدينين والدائنين الدوليين معا في المحافل الدولية ذات الصلة لإعادة هيكلة الديون غير المقدور عليها بطريقة تتسم بحسن التوقيت والكفاءة، مع مراعاة الحاجة إلى إشراك القطاع الخاص في حل الأزمات الناشئة عن المديونية، عند الاقتضاء؛**]

(ج) [[**استحداث واستخدام/تشجيع توخي**] **آليات مبتكرة للتصدي على نحو شامل لمشاكل ديون البلدان النامية، فضلا عن البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ويجوز أن تشمل تلك الآليات عمليات مبادلة بين الديون والتنمية المستدامة.**]

٨٢ - [**تنفيذ أعضاء منظمة التجارة العالمية لنتائج مؤتمر الدوحة الوزاري، ومواصلة تعزيز ما يتصل بالتجارة من مساعدة تقنية وبناء للقدرات، وكفالة المشاركة المجدية والفعالة والكاملة للبلدان النامية في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، عن طريق**

وضع احتياجاتها ومصالحها في صلب المفاوضات المتعلقة ببرنامج عمل منظمة التجارة العالمية.]

٨٢ (فقرة بديلة) **[بغية زيادة نصيب البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا من بينها، من نمو التجارة العالمية بما يتناسب مع احتياجات تنميتها الاقتصادية، نحث الأعضاء في منظمة التجارة العالمية على اتخاذ الاجراءات التالية:] [وفي هذا الصدد نشجع أعضاء منظمة التجارة العالمية على اتخاذ إجراءات لتحقيق ما يلي:]**

٨٢ - (فقرة بديلة ٢) **[اعترافا بالدور الرئيسي الذي يمكن أن تؤديه التجارة في تحقيق التنمية المستدامة وفي تخفيف وطأة الفقر، نشجع الأعضاء في منظمة التجارة العالمية على متابعة برنامج المفاوضات وبرنامج الأعمال المتفق عليهما في مؤتمر منظمة التجارة العالمية الوزاري الرابع الذي عقد في الدوحة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١. ولمساعدة البلدان النامية، لا سيما الأقل نموا من بينها، على ضمان نصيب من نمو التجارة العالمية يتناسب مع احتياجات تنميتها الاقتصادية، نحث أعضاء منظمة التجارة العالمية على اتخاذ الاجراءات التالية:]**

(أ) **[تعجيل وتيسير/الاضطلاع بتيسير/تيسير]** انضمام جميع البلدان النامية إلى عضوية منظمة التجارة العالمية، وبخاصة أقل البلدان نموا، وكذلك البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، التي تتقدم بطلب في هذا الشأن **[حسب ما ورد في الفقرة ٣٠ من توافق آراء مونتيري]**؛

(ب) **[تنفيذ]/[كجزء من]** الاستراتيجية الجديدة المتعلقة بالتعاون التقني لمنظمة التجارة العالمية في مجال بناء القدرات والنمو والتكامل **[وفي هذا الصدد]**:

'١' **[مواصلة]** دعم الصندوق الاستئماني العالمي لخطة الدوحة للتنمية الذي أنشئ عقب المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية، كخطوة مهمة إلى الأمام في سبيل ضمان أساس سليم يمكن التنبؤ به للمساعدة التقنية وبناء القدرات المتصلين بمنظمة التجارة العالمية،

'٢' **[تركيز جهود تقديم المساعدة التي تبذلها منظمة التجارة العالمية، وبخاصة خطة عام ٢٠٠٣، بشأن النهوض بتنفيذ خطة الدوحة، ودعوة أمانة منظمة التجارة العالمية إلى الانتهاء من وضع خطة عام ٢٠٠٣ طبقا لذلك، بما في ذلك الاتصال بالأعضاء الذين لم يقدموا مدخلاتهم بعد]**؛

(ج) التنفيذ الكامل للإطار المتكامل لتقديم المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة إلى أقل البلدان نموا/**[وحث [البلدان المتقدمة النمو]/[شركاء التنمية] [على أن يزيدوا بدرجة كبيرة من مساهماتهم في الصندوق الاستئماني للإطار المتكامل، وتوسيع نطاق أنشطة المتابعة ذات الصلة ضمن الإطار للعناية بعدد أكبر من أقل البلدان نموا [بما في ذلك عن طريق مد نطاق البرامج التجريبية]]**.

٨٣ - **[تزويد البلدان التي تعتمد على السلع الأساسية بـ]/[زيادة قدرة البلدان التي تعتمد على السلع الأساسية على تنويع الصادرات بجملة طرق] منها، المساعدة المالية والتقنية بما في ذلك عن طريق المساعدة الدولية المقدمة للتنويع الاقتصادي والإدارة المستدامة للموارد [وعن طريق إنشاء آلية دولية لتثبيت أسعار السلع الأساسية من أجل التغلب على تقلبات أسعار السلع الأساسية وتقلص معدلات التبادل التجاري] [فضلا عن تعزيز الأنشطة التي يغطيها الحساب الثاني للصندوق المشترك للسلع الأساسية لدعم التنمية المستدامة.]]**

٨٤ - **[دعوة أعضاء منظمة التجارة العالمية إلى الوفاء بالالتزامات المتعهد بها في الدوحة، وبصفة خاصة فيما يتعلق بإتاحة الوصول للأسواق [بما في ذلك] أمام صادرات البلدان النامية، خاصة صادرات أقل البلدان نموا، وبصفة خاصة، في المجالات التي تهم هذه البلدان، بواسطة تنفيذ الاجراءات التالية [مع المحافظة على مراعاة المواعيد النهائية الهامة التي يجب الوفاء بها لكفالة إحراز تقدم من جانب المؤتمر الوزاري الخامس، والفرص التي ستتوفر نتيجة لاختتام هذه المفاوضات بنجاح بحلول ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥]:]**

٨٤ - (فقرة بديلة) [**دعوة أعضاء منظمة التجارة العالمية لأن يضعوا في اعتبارهم المواعيد النهائية الهامة التي يجب الوفاء بها لكفالة إحراز التقدم من جانب المؤتمر الوزاري الخامس، والفرص التي ستتوفر نتيجة للاختتام الناجح لهذه المفاوضات بحلول ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، في المجالات ذات الأهمية القصوى بالنسبة للبلدان النامية، وبصفة خاصة الوصول إلى الأسواق. وفي هذا الصدد، نعيد تأكيد التزاماتنا بموجب إعلان الدوحة، ننوه بما لتحقيق التنمية المستدامة فيما يتعلق بالجوانب التالية من ولاية الدوحة من أهمية خاصة:]**

(أ) **[إلغاء التدابير الحمائية المفروضة على منتجات ذات أهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية، فضلا عن إلغاء الجزاءات التجارية الأحادية المستخدمة لتدعيم جدول الأعمال البيئي؛]**

(أ) (فقرة بديلة) **[إجراء مفاوضات عملا بالفقرة ١٦ من إعلان الدوحة، بشأن إتاحة وصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق؛]**

(أ) (فقرة بديلة ٢) **[خفض، أو حسب الاقتضاء، إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية القائمة أمام المنتجات ذات الأهمية التصديرية بالنسبة للبلدان النامية [وبخاصة المنتجات الزراعية والمنسوجات والملابس]؛]**

(ب) **[إعمال جميع الأحكام المتعلقة بالمعاملة الخاصة والتفضيلية واتخاذ إجراءات لتعزيزها، لجعلها أكثر دقة وفعالية، بما في ذلك عن طريق إبرام اتفاق إطاري بشأن المعاملة الخاصة والتفضيلية؛]**

(ب) (فقرة بديلة) **[مراجعة جميع أحكام المعاملة الخاصة والتفضيلية بغية تعزيزها وجعلها أكثر دقة وفعالية وعملية، وفقا للفقرة ٤٤ من إعلان الدوحة؛]**

(ج) **[التزام]/[تحقيق] البلدان [المتقدمة النمو]/[بما أخذته على عاتقها]** من تحقيق هدف إتاحة دخول الصادرات من أقل البلدان نموا جميعها إلى أسواقها دون فرض رسوم جمركية أو حصص، إن لم تكن قد قامت بذلك بالفعل، **[وفقا للفقرة ٤٢ من إعلان الدوحة]**

(د) الحد من التعريفات الجمركية المفروضة على المنتجات غير الزراعية أو إزالة تلك التعريفات، حسب الاقتضاء، بما في ذلك تقليل أو إزالة الحدود القصوى للتعريفات الجمركية، والتعريفات الجمركية العالية، والتعريفات الجمركية التصاعدية، فضلا عن الحواجز غير التعريفية، وخاصة المفروضة على المنتجات التي تهم البلدان النامية. وينبغي أن تكون تغطية المنتجات شاملة ودون استبعاد مسبق. **[على أن تأخذ المفاوضات]/[على أن يؤخذ تماما]** في الاعتبار الاحتياجات والمصالح الخاصة للبلدان النامية بما في ذلك عن طريق عدم التقيد بالمعاملة بالمثل تماما في الالتزامات بتخفيض التعريفات **[عملا بالفقرة ١٦ من إعلان الدوحة الوزاري]**.

(هـ) **[الوفاء، دون حكم مسبق على نتائج المفاوضات، بالالتزام المتعلق بإجراء مفاوضات شاملة بشأن وضع اتفاق زراعي [حسب ما نصت عليه الفقرتان ١٣ و ١٤ من إعلان الدوحة الوزاري.]/[يستهدف إدخال تحسينات كبيرة في إمكانية الوصول إلى الأسواق، والحد من جميع أشكال إعانات التصدير تمهيدا لإلغائها تدريجيا، والتخفيض الكبير للدعم المحلي الذي يشوه التجارة، مع الموافقة على أن شروط المعاملة الخاصة، والتفضيلية للبلدان النامية تمثل جزءا لا يتجزأ من المفاوضات وتأكيد أن الشواغل غير المتعلقة بالتجارة ستؤخذ في الاعتبار].]**

٨٥ - [متفق عليه] تعزيز الفوائد التي تعود على البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من تحرير التجارة، بما في ذلك تعزيزها عن طريق الشراكات بين القطاعين العام والخاص واتخاذ إجراءات على جميع الأصعدة بما في ذلك عن طريق الدعم المالي للمساعدة التقنية وتطوير التكنولوجيا ببناء القدرات لدى البلدان النامية لتحقيق ما يلي:

(أ) [متفق عليه] تعزيز الهياكل الأساسية للتجارة وتقوية المؤسسات؛

(ب) زيادة القدرة التصديرية لدى البلدان النامية وتنويعها **[وإدارة الموارد على نحو مستدام والتصدي لتقلبات أسعار السلع الأساسية** وتقلص معدلات التبادل التجاري]؛

(ج) زيادة القيمة المضافة لصادرات البلدان النامية.

٨٦ - **[مواصلة تعزيز التعاضد فيما بين التجارة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية وحماية البيئة بواسطة اتخاذ اجراءات على جميع الأصعدة لتحقيق ما يلي:]**

٨٦ - (فقرة بديلة) **[تحقيق التعاضد فيما بين التجارة والبيئة، وذلك عن طريق اتخاذ اجراءات على جميع الأصعدة لتحقيق ما يلي:]**

(أ) **[تشجيع لجنة التجارة والبيئة ولجنة التجارة والتنمية التابعتين لمنظمة التجارة العالمية على القيام، في نطاق ولاية كل منهما، باتخاذ الخطوات اللازمة للعمل على تحقيق نتيجة مستدامة للمفاوضات التجارية وفقا للالتزامات المقطوعة بموجب إعلان الدوحة الوزاري، والنهوض بما تؤديه لجنة التجارة والبيئة التابعة لمنظمة التجارة العالمية [ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة] من أعمال وتنسيق في مجالات التجارة والبيئة والتنمية وإشراك المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى ذات الصلة؛]**

(أ) (فقرة بديلة) **[تشجيع لجنة التجارة والبيئة ولجنة التجارة والتنمية التابعتين لمنظمة التجارة العالمية على الاضطلاع، في إطار ولاية كل منهما، بدراسة متعمقة للآثار السلبية المترتبة على التدابير التي تتخذها البلدان المتقدمة النمو في مجال التجارة بشأن الوصول إلى الأسواق والتدابير البيئية المتصلة بالتجارة، وبخاصة أثرها السلبي على صادرات البلدان النامية والنظر في وضع آليات لإزالة تلك التشويهات؛/تشجيع لجنة التجارة والبيئة التابعة لمنظمة التجارة العالمية على مواصلة أعمالها وفقا للفقرة ٣٢ '١' من إعلان الدوحة الوزاري؛]**

(ب) **تقليل أو، حسب الاقتضاء، إلغاء الإعانات الضارة بالبيئة وإلغاء الدعم الذي يشوه التجارة في البلدان النامية؛]**

(ب) (فقرة بديلة) **[تقليل الإعانات الضارة بالبيئة بغية إلغائها تدريجيا؛]**

(ب) (فقرة بديلة ٢) **[تقليل الإعانات الضارة بالبيئة و/أو الدعم الذي يشوه التجارة بغية إلغائهما تدريجيا؛]**

(ب) (فقرة بديلة ٣) **[تشجيع إصلاح الإعانات التي لها أثر سلبي كبير على البيئة ولا تتماشى والتنمية المستدامة].**

(ج) [مواصلة وضع وتشجيع استخدام تقييم الأثر [المستمر]/[على البيئة] على الصعيد الوطني كأداة لتحديد الروابط التجارية [[و] [البيئية]]/[والإنمائية] والتدابير الملائمة للتخفيف من حدة الكوارث وتحسين البيئة. تشجيع البلدان والمنظمات الدولية التي لها تجربة في هذا الميدان على تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان النامية لهذا الغرض]؛

(د) [التشجيع على إقامة علاقة بناءة ومستدامة بين العولمة والتنمية الاجتماعية، من خلال دعم عمل اللجنة العالمية التابعة لمنظمة العمل الدولية بالإضافة إلى تقديم المساعدة التقنية، بما فيها المساعدة عبر آليات منظمة العمل الدولية، من أجل مساعدة البلدان النامية على الأخذ بالمقاييس الأساسية للعمل بشكل أفضل وفعال].

٨٧ - [[دعم وتحفيز]/[تعزيز] إقامة أسواق محلية ودولية للمنتجات العضوية وزيادة المساعدة التقنية والتعاون مع البلدان النامية، مع الاهتمام الواجب بضرورة الامتثال لمراقبة الجودة والحفاظ على ثقة المستهلكين من أجل تشجيع إنتاج المواد العضوية والاتجار بها].

٨٧ - (فقرة بديلة) [تعزيز إقامة آليات تطوعية وقائمة على السوق لتشجيع إنتاج المواد العضوية والاتجار بها، بما في ذلك من خلال المساعدة التقنية والتعاون مع البلدان النامية].

٨٨ - [عملا بالقرار المتخذ في الدوحة بشأن القضايا والمشاكل المتعلقة بالتنفيذ، معالجة المشاكل التي تواجهها البلدان النامية في تنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي، والقيود التي تعانيها في ما يتعلق بالموارد، وذلك دون الإخلال بالنتيجة./الالتزام باتخاذ إجراء ملموس لمعالجة القضايا والمشاكل المتعلقة بتنفيذ بعض اتفاقات منظمة التجارة العالمية وقراراتها، بما في ذلك الصعوبات القائمة في مجال الوفاء بهذه الاتفاقات والقيود المتعلقة بالموارد].

٨٨ - (فقرة بديلة) [الالتزام بمعالجة شاملة للمشاكل التي تواجهها البلدان النامية في مجال تنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي، وحل القيود التي تعانيها على مستوى الموارد عند

الوفاء بتلك الاتفاقات. وينبغي الاهتمام بشكل خاص بما تنطوي عليه اتفاقات منظمة التجارة العالمية من اختلالات وتفاوتات متأصلة، عملا بالفقرة ١٢ من إعلان الدوحة الوزاري.

٨٩ - [[ومع التأكيد مجددا على التزامنا باتفاق حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة الذي وضعته منظمة التجارة العالمية]/[تنفيذ اتفاق حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة الذي وضعته منظمة التجارة العالمية كجزء من العمل الوطني والدولي الأوسع من أجل معالجة مشاكل الصحة العامة التي تمس العديد من البلدان النامية وبأقل البلدان نموا، لا سيما المشاكل الناشئة من فيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب، والسل، والملاريا وغيرها من الأوبئة، مع التأكيد على إمكانية وضرورة تفسير الاتفاق وتنفيذه بطريقة تدعم حقوق أعضاء المنظمة في حماية الصحة العامة، وبخاصة تعزيز حصول الجميع على الدواء، على نحو ما تصوره إعلان الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة والصحة العامة الذي اعتمد في الدوحة.]/[معالجة مشاكل الصحة العامة التي تمس بالعديد من البلدان النامية وأقل البلدان نموا، لا سيما المشاكل الناشئة من فيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب، والسل، والملاريا وغيرها من الأوبئة، بما في ذلك من خلال إعادة التأكيد على حقوق الأعضاء في منظمة التجارة العالمية في الاستفادة بالكامل من أحكام الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة التي تنص على المرونة لهذا الغرض. ويمكن وينبغي تنفيذ الاتفاق بطريقة تدعم حقوق الأعضاء في منظمة التجارة العالمية لاتخاذ التدابير من أجل حماية الصحة العامة، وبخاصة تعزيز حصول الجميع على الدواء، على نحو ما ورد في إعلان الاتفاق الذي اعتمد في الدوحة].

٩٠ - تعزيز وتيسير وعند الاقتضاء تمويل الوصول إلى التكنولوجيات السليمة بيئيا وما يقابلها من معارف، وتطوير هذه التكنولوجيات ونقلها ونشرها، لاسيما في البلدان النامية **[والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية]** تمويلا بشروط إيجابية، بما في ذلك الشروط التساهلية والتفضيلية، على النحو المتفق عليه، وعلى نحو ما نص عليه الفصل ٣٤ من جدول أعمال القرن ٢١ **[بما في ذلك من خلال اتخاذ إجراءات عاجلة على جميع المستويات للقيام بما يلي:]/[مع اتخاذ إجراء عاجل للقيام بما يلي:]**

(أ) [متفق عليه] تقديم المعلومات بشكل أكثر فعالية؛

(ب) [متفق عليه] تحسين القدرة المؤسسية الوطنية الموجودة حاليا في البلدان النامية من أجل تحسين الوصول إلى تطوير التكنولوجيات السليمة بيئيا وما يقابلها من معارف، ونقل هذه التكنولوجيات ونشرها؛

(ج) [متفق عليه] تيسير عمليات تقييم الاحتياجات التكنولوجية حسب البلدان؛

(د) [متفق عليه] إنشاء أطر قانونية وتنظيمية في كل من البلدان المزودة والمتلقية تعجل بنقل التكنولوجيات السليمة بيئيا بطريقة مقتصدة من قبل القطاعين العام والخاص وتدعم تطبيق هذه التكنولوجيات؛

(هـ) [متفق عليه] تعزيز وصول البلدان المتضررة من الكوارث الطبيعية إلى التكنولوجيا المرتبطة بنظم الإنذار المبكر وببرامج التخفيف من حدة الكوارث ونقل هذه التكنولوجيا إلى هذه البلدان.

٩١ - تحسين عملية نقل التكنولوجيات إلى البلدان النامية، وبخاصة على الصعيدين الثنائي والإقليمي **[بما في ذلك من خلال اتخاذ إجراءات على جميع المستويات للقيام بما يلي:]** [مع اتخاذ إجراء للقيام بما يلي:]

(أ) [متفق عليه] تحسين التواصل والتعاون، والعلاقات مع أصحاب المصالح والشبكات الرابطة بين الجامعات، ومؤسسات البحث، والوكالات الحكومية والقطاع الخاص؛

(ب) [متفق عليه] إنشاء وتعزيز الاتصال الشبكي بين هياكل الدعم المؤسسية المعنية، مثل مراكز التكنولوجيا والإنتاجية، ومؤسسات البحث والتدريب والتطوير، والمراكز الوطنية والإقليمية للإنتاج النظيف؛

(ج) [متفق عليه] إقامة علاقات شراكة تؤدي إلى نقل الاستثمارات والتكنولوجيات، وتطويرها ونشرها، لمساعدة البلدان النامية، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، في الاستفادة من أفضل الممارسات وتعزيز برامج المساعدة، وتشجيع التعاون بين الشركات ومعاهد البحث لتحسين الكفاية الصناعية، والقدرة على الإنتاج الزراعي، وإدارة البيئة والقدرة على المنافسة؛

(د) تقديم المساعدة إلى البلدان النامية، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، في مجال الوصول إلى التكنولوجيات السليمة بيئيا المملوكة للعموم **[على النحو المتفق عليه]** أو التي تعود ملكيتها للدولة، وإلى المعرفة المتاحة في القطاع العام بشأن العلم

والتكنولوجيا، ومساعدتها في الوصول إلى المهارة والخبرة المطلوبة لكي تستفيد بشكل مستقل من هذه المعرفة في سعيها لتحقيق أهدافها الإنمائية؛

(هـ) [متفق عليه بشرط الاستشارة] دعم الآليات الحالية والقيام، عند الاقتضاء، بإنشاء آليات جديدة لتطوير التكنولوجيات السليمة بيئيا، ونقلها ونشرها في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

* * *

٩٢ - [متفق عليه] مساعدة البلدان النامية في بناء قدرتها على الوصول إلى حصة أوفر من برامج البحث والتطوير المتعددة الأطراف والعالمية. وفي هذا الصدد، ينبغي تعزيز وعند الاقتضاء، إنشاء مراكز للتنمية المستدامة في البلدان النامية.

٩٣ - [متفق عليه] بناء قدرة أكبر على تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية المستدامة، مع اتخاذ إجراءات لتحسين التعاون والشراكات في مجال البحث والتطوير وتطبيقهما على نطاق واسع بين مؤسسات البحث والجامعات والقطاع الخاص والحكومات والشبكات، وكذلك بين علماء وأكاديمي البلدان النامية والبلدان المتقدمة، وفي هذا الصدد، تشجيع الاتصال الشبكي مع المراكز العلمية المرموقة وفيما بين هذه المراكز في البلدان النامية.

٩٤ - تحسين تقرير السياسات وصنع القرارات على جميع الصعد عن طريق أمور منها تحسين التعاون بين علماء التخصصات الطبيعية وعلماء التخصصات الاجتماعية، وبين العلماء ومقرري السياسات، **[بما في ذلك اتخاذ إجراءات على جميع المستويات للقيام بما يلي:]** [مع اتخاذ إجراءات لتحقيق ما يلي]:

(أ) زيادة استخدام المعرفة العلمية والتكنولوجيا، والاستفادة أكثر من معرفة السكان المحليين والأصليين على نحو يحترم أصحاب هذه المعرفة ويتلاءم مع القانون الوطني؛

(ب) زيادة استخدام التقييمات العلمية المتكاملة وعمليات تقييم المخاطر، والنُهُج المتعددة التخصصات والقطاعات؛

(ج) [متفق عليه] مواصلة الدعم والتعاون مع الجهات العلمية الدولية المعنية بالتقييم والداعمة لصنع القرار، بما في ذلك الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، مع المشاركة الواسعة للخبراء من البلدان النامية؛

(د) [متفق عليه] مساعدة البلدان النامية في وضع وتنفيذ السياسات العلمية والتكنولوجية؛

(هـ) [متفق عليه] إقامة شراكات بين المؤسسات العلمية والعامة والخاصة، وعن طريق إدماج مشورة العلماء في هيئات صنع القرار لضمان أن يكون هناك دور أكبر لقطاعات العلم والتطوير التكنولوجي والهندسة.

[(هـ) مكررا العمل عند صنع القرار بمبدأ الاحتياط، على النحو المنصوص عليه في إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية والمفصل في القانون الدولي كذلك، من أجل حماية الصحة والبيئة، مع تفادي اللجوء إلى هذا المبدأ لأغراض حمائية.] (إشارة إلى الفقرة ٤٢ (د) البديلة)

٩٥ - مساعدة البلدان النامية، من خلال التعاون الدولي، في تحسين قدرتها في إطار الجهود التي تبذلها من أجل معالجة القضايا المتعلقة بحماية البيئة، بما في ذلك مساعدتها في وضعها وتنفيذها للسياسات المتعلقة بإدارة البيئة وحمايتها **[بما في ذلك على جميع المستويات للقيام بما يلي:]** [مع اتخاذ إجراء للقيام بما يلي]:

(أ) [متفق عليه] تحسين استخدام تلك البلدان للعلم والتكنولوجيا في الرصد البيئي ولنماذج التقييم وقواعد البيانات الصحيحة ونظم المعلومات المتكاملة؛

(ب) [متفق عليه] تعزيز وعند الاقتضاء تحسين استخدام تلك البلدان لتكنولوجيات السواتل لجمع البيانات الجيدة، والتحقق منها وتحديثها ومواصلة تحسين عمليات المراقبة الجوية والأرضية، دعما لجهودها في جمع البيانات الجيدة، والصحيحة، والطويلة الأجل، والمتسقة والموثوقة؛

(ج) [متفق عليه] إنشاء، وعند الاقتضاء مواصلة تطوير خدمات إحصائية وطنية قادرة على توفير ما يحتاجه تقرير السياسة العلمية والتكنولوجية بصورة فعالة من بيانات سليمة عن تدريس العلوم وأنشطة البحث والتطوير.

٩٦ - [متفق عليه] إقامة قنوات منتظمة بين مقرري السياسات والأوساط العلمية لطلب وتلقي المشورة العلمية والتكنولوجية لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وإنشاء وتعزيز شبكات لاستخدام العلم والتعليم لأغراض التنمية المستدامة، على جميع الصعد، بهدف تبادل المعرفة والخبرات وأفضل الممارسات وبناء القدرات العلمية، لا سيما في البلدان النامية.

٩٧ - [متفق عليه] استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، حيثما اقتضى الأمر، كأدوات لزيادة وتيرة الاتصال وتبادل الخبرات والمعرفة، وتحسين جودة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع البلدان وإمكانية الوصول إليها، على أن يستند ذلك إلى العمل الذي

يسرته فرقة العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابعة للأمم المتحدة وإلى الجهود التي بذلتها المنتديات الدولية والإقليمية المعنية الأخرى.

٩٨ - توفير موارد **[جديدة وإضافية]** لهيئات البحث والتطوير الممولة تمويلا عاما لكي تدخل في تحالفات استراتيجية، بهدف تعزيز البحث والتطوير الراميين إلى التوصل إلى تكنولوجيات أنظف للإنتاج والمنتجات، والتشجيع على نقل ونشر هذه التكنولوجيات، وبخاصة إلى البلدان النامية.

٩٩ - **[بدء عملية تشاركية على الصعيد العالمي تتميز بالانفتاح والشفافية والشمول لدراسة المسائل المتصلة بتعريف المنافع العامة العالمية وتحديدها وتوفيرها بصورة فعالة وكافية]**.

٩٩ - (فقرة بديلة) [مواصلة تحديد القضايا الرئيسية التي تحظى باهتمام عام على الصعيد العالمي وما يتصل بذلك من عمل على الصعيد النظري، بما في ذلك القضايا المتعلقة بتقديم المنافع العامة العالمية].

* * *

١٠٠ - [متفق عليه] التعليم أمر حاسم لتعزيز التنمية المستدامة. لذلك من الأساسي تعبئة الموارد اللازمة، بما فيها الموارد المالية على جميع المستويات، التي يقدمها المانحون الثنائيون والمتعددو الأطراف، بما في ذلك البنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية، والمجتمع المدني والمؤسسات، من أجل استكمال الجهود التي تبذلها الحكومات الوطنية لتحقيق الأهداف والإجراءات التالية:

(أ) [متفق عليه] تلبية الهدف الإنمائي الوارد في إعلان الألفية والمتمثل في تحقيق التعليم الابتدائي الشامل بضمان إكمال الأطفال من الأولاد والبنات على السواء وأينما كانوا دورة كاملة من التعليم الابتدائي بحلول عام ٢٠١٥؛

(ب) [متفق عليه] توفير الفرص للأطفال ولا سيما من يعيشون في المناطق الريفية ومن يعيشون في حالة الفقر وبخاصة البنات، من أجل إتمام دورة كاملة من التعليم الأولي.

١٠١ - [متفق عليه] تقديم المساعدة المالية والدعم لبرامج التعليم والبحث والتوعية العامة والمؤسسات الإنمائية في البلدان النامية وفي البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية لتحقيق ما يلي:

(أ) [متفق عليه] مواصلة برامجها التعليمية وهياكلها الأساسية، بما فيها ما يتصل منها بالبيئة والصحة العامة؛

(ب) [متفق عليه] النظر في إيجاد سبل لتفادي القيود المالية الشديدة والمتكررة التي تواجه كثيرا من مؤسسات التعليم العالي، بما فيها الجامعات، في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية.

١٠٢ - [متفق عليه] معالجة أثر فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على النظام التعليمي في البلدان الأشد تضررا من الوباء.

١٠٣ - [متفق عليه] تخصيص موارد على الصعيدين الوطني والدولي من أجل التعليم الأساسي، على النحو المقترح في أهداف إطار عمل داكار بشأن إتاحة التعليم للجميع، وتحسين إدماج التنمية المستدامة في المناهج التعليمية والبرامج الإنمائية الثنائية والمتعددة الأطراف، وتحسين الدمج بين برامج البحث والتطوير الممولة من القطاع العام.

١٠٤ - القضاء على الفوارق بين الجنسين في مرحلتي التعليم الأولي والثانوي **[بحلول عام ٢٠٠٥]**، على النحو الوارد في أهداف إطار عمل داكار بشأن إتاحة التعليم للجميع، وفي جميع المراحل التعليمية في وقت لا يتجاوز عام ٢٠١٥، من أجل تلبية الأهداف الإنمائية الواردة في إعلان الألفية، واتخاذ إجراءات لضمان الفرص المتساوية، ضمن أمور أخرى، للالتحاق بجميع مستويات وأشكال التعليم والتدريب، وبناء القدرات من خلال دمج منظور نوع الجنس وإقامة نظام تعليمي يراعي الفوارق بين الجنسين.

١٠٥ - [متفق عليه] إدماج التنمية المستدامة في نظم التعليم في جميع المستويات التعليمية من أجل تعزيز دور التعليم كأداة رئيسية للتغيير.

١٠٦ - [متفق عليه] وضع وتنفيذ ورصد واستعراض خطط وبرامج عمل للتعليم على الأصعدة الوطنية ودون الوطنية والمحلية، حسب الاقتضاء، تعكس إطار عمل داكار بشأن إتاحة التعليم للجميع، وتتفق والأوضاع والاحتياجات المحلية بما يؤدي إلى تحقيق التنمية المحلية، وجعل التعليم من أجل التنمية المستدامة جزءا من هذه الخطط.

١٠٧ - [متفق عليه] توفير مجموعة كبيرة من فرص التعليم المستمر الرسمي وغير الرسمي لجميع أفراد المجتمع المحلي، بما في ذلك برامج الخدمة المحلية التطوعية، من أجل القضاء على الأمية، وتأكيد أهمية التعليم مدى الحياة، وتعزيز التنمية المستدامة.

١٠٨ - تقديم الدعم لاستخدام التعليم من أجل تعزيز التنمية المستدامة **[بما في ذلك من خلال إجراءات على كافة المستويات من أجل تحقيق ما يلي]/[من خلال الإجراءات اللازمة لتحقيق ما يلي]**:

(أ) [متفق عليه] إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في وضع المناهج المدرسية لضمان الوصول إليها من جانب المجتمعات المحلية والحضرية، وتقديم المساعدة ولا سيما إلى البلدان النامية، بتهيئة البيئة المواتية الضرورية لهذه التكنولوجيا، ضمن جملة أمور؛

(ب) [متفق عليه] القيام حسب الاقتضاء بتشجيع زيادة توفير فرص الوصول دون قيد إلى البرامج للطلبة والباحثين والمهندسين من البلدان النامية في الجامعات والمؤسسات البحثية في البلدان المتقدمة النمو لتشجيع تبادل الخبرات والقدرات التي تفيد جميع الشركاء؛

(ج) [متفق عليه] مواصلة تنفيذ برنامج العمل المتعلق بالتعليم من أجل التنمية المستدامة الذي وضعته لجنة التنمية المستدامة؛

(د) [متفق عليه] توصية الجمعية العامة بالنظر في اعتماد عقد للتعليم من أجل التنمية المستدامة يبدأ في عام ٢٠٠٥.

* * *

١٠٩ - [متفق عليه] تعزيز مبادرات بناء القدرات البشرية والمؤسسية والهيكلية والتعجيل بها، وتشجيع الشراكات في هذا الصدد بما يحقق الاستجابة للاحتياجات المحددة للبلدان النامية في سياق التنمية المستدامة.

١١٠ - تعبئة **[موارد مالية جديدة وإضافية وغيرها من الموارد من جميع المصادر]**، وتقديم الدعم للمبادرات المحلية والوطنية وشبه الإقليمية والإقليمية، واتخاذ إجراءات لتطوير المعرفة والتقنيات واستخدامها وتطويعها، وتعزيز مراكز الامتياز المحلية والوطنية وشبه الإقليمية والإقليمية للتعليم والبحث والتدريب من أجل تعزيز القدرات المعرفية للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

١١١ - [متفق عليه] تقديم المساعدة التقنية والمالية إلى البلدان النامية، بما في ذلك من خلال تعزيز جهود بناء القدرات، مثل ''برنامج بناء القدرات للقرن ٢١'' الذي وضعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وذلك لتحقيق ما يلي:

(أ) [متفق عليه] تقييم الاحتياجات الخاصة بالبلدان النامية لتعزيز القدرات والفرص على مستوى الأفراد والمؤسسات والمجتمعات؛

(ب) [متفق عليه] وضع برامج لبناء القدرات وتقديم الدعم للبرامج على الصعيدين الوطني والمحلي التي تركز على مواجهة التحديات التي أفرزتها العولمة بطريقة أكثر

فعالية وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية؛

(ج) [متفق عليه] تطوير قدرات المجتمع المدني، بما في ذلك قطاع الشباب، للاشتراك، حسب الاقتضاء، في وضع وتنفيذ واستعراض سياسات واستراتيجيات التنمية المستدامة على كافة الأصعدة؛

(د) [متفق عليه] بناء القدرات الوطنية من أجل التنفيذ الفعال لجدول أعمال القرن ٢١، وتعزيز هذه القدرات حسب الاقتضاء.

* * *

١١٢ - [متفق عليه] كفالة الحصول على الصعيد الوطني على المعلومات البيئية واتخاذ الإجراءات القضائية والإدارية في المسائل البيئية، وكذلك كفالة مشاركة الجمهور في صنع القرار من أجل تعزيز المبدأ رقم ١٠ من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، مع المراعاة الكاملة للمبادئ ٥ و ٧ و ١١ من الإعلان.

١١٣ - [متفق عليه] تعزيز الخدمات الإعلامية الوطنية والإقليمية والخدمات الإحصائية والتحليلية ذات الصلة بسياسات وبرامج التنمية المستدامة، بما في ذلك البيانات المصنفة حسب نوع الجنس والسن والعوامل الأخرى، وتشجيع المانحين على تقديم الدعم المالي والتقني إلى البلدان النامية من أجل تعزيز قدرتها على صياغة السياسات المتعلقة بالتنمية المستدامة.

١١٤ - [متفق عليه] تشجيع زيادة جهود **البلدان** على الصعيد الوطني بشأن مؤشرات التنمية المستدامة، بما في ذلك دمج المؤشرات المتعلقة بنوع الجنس بشكل طوعي، وفقا للأوضاع والأولويات الوطنية.

١١٥ - تشجيع تطوير واستخدام تكنولوجيات مراقبة الأرض على نطاق أوسع، بما في ذلك الاستشعار عن بعد **بواسطة السواتل** ووضع الخرائط العالمية ونظم المعلومات الجغرافية، لجمع البيانات الدقيقة عن الآثار البيئية واستخدام الأراضي وتغير استخدام الأراضي، **[بما في ذلك من خلال اتخاذ إجراءات على جميع المستويات لتحقيق ما يلي]**[واتخاذ الإجراءات لتحقيق ما يلي]:

(أ) [متفق عليه] تعزيز التعاون والتنسيق فيما بين نظم المراقبة في العالم وبرامج البحث للمراقبة العالمية المتكاملة، مع مراعاة الحاجة إلى بناء القدرات واقتسام البيانات

المستخلصة من عمليات الرقابة الأرضية والاستشعار عن بعد بواسطة السواتل والمصادر الأخرى بين جميع البلدان؛

(ب) [متفق عليه] وضع نظم معلومات تتيح إمكانية تقاسم البيانات، بما في ذلك التبادل النشط لبيانات المراقبة الأرضية؛

(ج) [متفق عليه] تشجيع المبادرات والشراكات من أجل وضع الخرائط العالمية.

١١٦ - [متفق عليه] مساعدة البلدان ولا سيما البلدان النامية في جهودها الوطنية الرامية إلى:

(أ) [متفق عليه] جمع بيانات دقيقة وطويلة الأجل ومنسجمة وموثوق بها؛

(ب) [متفق عليه] استخدام تكنولوجيا السواتل والاستشعار من بعد لجمع البيانات وزيادة تطوير عمليات المراقبة الأرضية؛

(ج) [متفق عليه] الحصول على المعلومات الجغرافية واستكشافها واستخدامها عن طريق استغلال تكنولوجيات السواتل والاستشعار من بعد وتحديد المواقع ووضع الخرائط بالسواتل في العالم ونظم المعلومات الجغرافية.

١١٧ - دعم الجهود لمنع آثار الكوارث الطبيعية وتخفيفها **[بما في ذلك] من** خلال **[إجراءات على كافة المستويات لتحقيق ما يلي]** [ما يلي]:

(أ) [متفق عليه] توفير فرص الحصول دون قيد على المعلومات المتعلقة بالكوارث لأغراض الإنذار المبكر؛

(ب) [متفق عليه] ترجمة البيانات المتاحة ولا سيما من نظم مراقبة الأرصاد الجوية العالمية إلى نواتج مفيدة في الوقت المناسب.

[١١٧ مكررا - مواصلة تطوير واستخدام المؤشرات على الصعيد الوطني من أجل فك التلازم بين النمو الاقتصادي والتدهور البيئي، ولقياس الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لأنماط الاستهلاك والإنتاج في البلدان الصناعية]. (في انتظار مناقشة البند ١٢ (أ))

[١١٧ مكررا (فقرة بديلة) - إدراك أن المقصود من أية مؤشرات يتم تطويرها في إطار برنامج عمل لجنة التنمية المستدامة بشأن مؤشرات التنمية المستدامة ينحصر في أن تستخدمها البلدان على الصعيد الوطني بصورة طوعية، وبما يتناسب مع الأوضاع الخاصة

بالبلد، وأنها لا تؤدي إلى أي نوع من المشروطية، بما في ذلك من الناحية المالية والتقنية والتجارية].

١١٨ - [متفق عليه] وضع وتطوير تطبيقات أكثر اتساعا لتقييمات الأثر البيئي، كأداة وطنية ضمن جملة أمور وحسب الاقتضاء، من أجل توفير المعلومات الأساسية لدعم القرار بشأن المشاريع التي قد تنشأ عنها آثار سلبية كبيرة على البيئة.

١١٩ - [مواصلة وضع وتعزيز الاستخدام الأوسع نطاقا لتقييمات التخطيط [الاستراتيجي] للبيئة [والصحة]، حسب الاقتضاء، لتوفير المعلومات اللازمة لدعم القرار بشأن السياسات أو البرامج أو الخطط التي قد تنشأ عنها آثار سلبية أو إيجابية كبيرة على البيئة [والتنمية الاجتماعية]، أخذا في الحسبان الوضع الراهن لكل بلد من البلدان].

١٢٠ - [مواصلة وضع وتطوير [منهجيات] تقييمات [الآثار على الاستدامة] على الصعيد الوطني كأداة لتحديد الروابط بين التجارة والبيئة والتنمية بشكل أفضل، فضلا عن تدابير التخفيف والتعزيز المناسبة، وتشجيع البلدان والمنظمات الدولية ذات الخبرة في هذا الميدان على تقديم المساعدة إلى البلدان النامية لهذا الغرض].